مقدمة عامة

يحظى تمويل الخزينة العامة في العصر الحديث بأهمية بالغة ، لأنه اصبح يمثل الحجر الاساس في الادارة المالية ، وكذا لدى المجتمع ككل لما يلعبه من دور فعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية . وإذا كانت هذه الاخيرة قد احتلت مركزا هاما في الفكر الاقتصادي المعاصر ، فان التمويل قد استأثر بحصة الاسد من هذا الاهتمام . و لقد ازدادت اهمية التمويل خلال العقدين الاخيرين ، وتطورت تطورا ملحوظا ، وكان هذا التطور من المستلزمات الضرورية لمواجهة التحديات المتزايدة التي تواجه الاقتصاد ، حيث تميز هذان العقدان بازدياد حدة المنافسة و ازدياد حدة التضخم ، بالإضافة إلى ازدياد التدخل الحكومي المباشر و غير المباشر في النشاط الاقتصادي ، كما تميز أيضا بالتقدم و التطور التكنولوجي الهائل ، وعظم المسؤولية الاجتماعية ....

و يتوقف نجاح نشاط الدولة من الناحية الاقتصادية على تحقيق الاهداف الاقتصادية ، والبحث دائما على التوازن بين الإيرادات و المصروفات ، وضمان القدرة على مواجهة احتياجات الصرف ، وتمويل مشاريع تزيد في العملة ، و تهدف إلى الزيادة في القدرة الشرائية ، و الزيادة في الدخل ، و تحقيق الاستقلال الاقتصادي الذي يرمي إلى تمويل المشاريع و تدعيمها ، و الذي يؤدي إلى زيادة الانتاج و تحقيق الاستقلال الذاتي للاقتصاد الوطني .....

و لتحقيق هذه الاهداف ، ونظرا لتعدد و اختلاف نفقات و ايرادات الدولة الجزائرية ، حرصت على غرار باقي دول العالم على انشاء منشأة مالية مكلفة بتسيير مالية الدولة ، والحفاظ على اموالها العامة ، تتمثل في الخزينة العمومية ، و التي تعتبر صراف الدولة الرئيسي . خاصة بعد اصطدام الجزائر بالأزمة المالية، صدرت عدة تعليمات ندعو إلى ذلك[1].

و بذلك تمثل الخزينة العمومية [2] اهم منشأة مالية مكلفة بتسيير مالية الدولة وهي كيان اداري تابع للوزارة المالية يقوم بالإجراءات الضرورية لتسيير مالية الدولة ، حيث تعتبر الخزينة العمومية صراف وممول للدولة ، والتي بواسطتها يمكن إن تتمكن من حفظ اكبر التوازنات المالية و النقدية ، وتقوم بتحصيل مختلف الموارد الجبائية ، كما تعمل مع مراسليها من الادارات العمومية ، و الجمعيات المحلية بأنها "صراف و ممول للدولة ، وبأنها le font berger الفقيه و

1_ تعليمة رقم 2143 مؤرخة في 13 سبتمبر 2015 بخصوص ترشيد النفقات صادرة عن وزير الداخلية و الجماعات المحلية .
2_ الخزينة العامة هي شخص اداري لايتمتع بالشخصية المعنوية تقوم بتنفيذ قانون المالية المصادق عليها من طرف البرلمان.

المؤسسات المصرفية [1] ، و يعرفها تضمن حفظ اكبر التوازنات المالية و النقدية من خلال القيم بمختلف العمليات التي يسمح بها القانون ".

و نظرا لتعدد نفقات الدولة و اختلافها تعمل الدولة جاهدة على البحث عن مختلف مصادر تمويل الخزينة العامة و تسديد هذه النفقات ، و تمثل المصادر التقليدية لتمويل الخزينة و التي تشمل الضرائب و الرسوم و عائدات ممتلكات الدولة ، وبعدها تم اللجوء الى الجباية البترولية كوسيلة لتمويل عجز الميزانية ، و هي المفروضة على ما يصدر من البترول من سوناطراك نحو الخارج . حيث بقيت لسنوات طويلة تحتل الصدارة لمساهمتها بأكبر نسبة في الجزائر ، مما جعل سياستها التنموية عرضة للتقلبات الحاصلة في الاسواق العالمية ، حيث بدأت الميزانية العامة للدولة انطلاقا من الثمانيات تعرف عجز بسبب تراجع أسعار النفط . ومع التطور الذي حدث في المالية العامة ادى الى تغيير مفهوم قيام الدولة بالتدخل لتحقيق الصالح العام ، ومن ثم التفكير في ايجاد حلول مناسبة ، وهو ما تجسد فعلا من خلال اللجوء الى مصادر استثنائية ، وهذه المصادر هي موارد لا تتكرر – بطبيعتها – بطريقة منتظمة (دوريا اي سنويا) في الميزانية ، كما تتفاوت اهميتها تبعا للدور الذي تلعبه في تمويل الخزينة العامة وأهمها القروض العامة التي تلجأ الدولة احيانا الى عقدها (وهي موضوع الفصل الاول من البحث) .

و لكن اذا كانت القروض العامة التي تعقدها الدولة بطريق مباشر مع المقترضين من افراد او مؤسسات مالية هي اهم المصادر غير العادية للخزينة العامة ، فلا يعني ذلك انها المورد غير العادي الوحيد للتمويل ، حيث تلجأ الدولة احيانا الى وسائل نقدية ، و يأتي في مقدمتها اصدار اوراق نقدية جديدة (أي الاصدار النقدي) ، وهو ما سنتطرق له في الفصل الثاني .

1_ دنيدي يحي المالية العمومية ط2 دار الخلدونية للنشر و التوزيع الجزائر 2014 ص 163

إشكالية البحث :

بناء على ما سبق يمكن صياغة الاشكالية التالية :

_ إلى اي مدى ساهمت مصادر التمويل الاستثنائية في تمويل الخزينة العامة ؟ و لتحديد مجال الدراسة اكثر ، وحتى يتسنى لنا الالمام بجوانب الموضوع ، كان لابد لنا من تجزئة الاشكالية إلى الاسئلة الفرعية التالية :

_ ما المقصود بمصادر التمويل الاستثنائية ؟

_ ماهي الاسباب و الظروف التي تؤدي إلى اللجوء إلى هذه المصادر ؟

_ ماهو المقدار الذي يساهم به كل نوع من مصادر التمويل الاستثنائية في تمويل الخزينة العامة ؟ و هل ساهمت في توفير التمويل اللازم ؟

_ هل اللجوء في بعض الاحيان إلى القروض العامة و الإصدار النقدي يشكل خطرا على اقتصاد الدولة في المستقبل ؟

منهج الدراسة :

للإجابة على الاشكالية تم الاعتماد على المنهج الوضعي ، لأنه ملائم لسرد الحقائق ، وفهم مكونات الموضوع ، وهذا بالاستعانة بالكتب و المراجع التي لها علاقة بالموضوع ، وكذلك المقالات و المذكرات _ حيث تم التطرق إلى اهم المفاهيم و الاسس التي تقوم عليها مصادر التمويل الاستثنائية ، ومدى مساهمتها في تمويل الخزينة العامة و النهوض بالاقتصاد الوطني ، والآثار الايجابية و السلبية

المترتبة على اعتماد الدولة على هذه المصادر ...الخ مع الاستعانة ببعض اراء الفقهاء و ألاقتصاديين و كذا موقف المشرع الجزائري .

أهمية الدراسة :

تكمن اهمية الدراسة في اهمية الخزينة العمومية في حد ذاتها و التي تمثل القلب النابض للاقتصاد في كل الدول مهما كانت إيديولوجياتها ، وكذا دورها المالي من اجل الخدمة الفعالة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري و غير الاداري خلال السنة المالية . و بالتالي اهمية الوقوف على المصادر الممولة للخزينة العمومية لا سيما المصادر الاستثنائية (القرض العام و الإصدار النقدي) ، حيث اثبتت الواقع إن الدولة تحتاج احيانا حتى ولو كانت مضطرة إلى الاعتماد على هذه المصادر من اجل تحريك و تفعيل الدورة الاقتصادية .

اسباب اختيار الموضوع :

إن اسباب اختيار الموضوع تعود لعوامل متضافرة و متنوعة ، سواء كانت ذاتية او موضوعية .

_ **الاسباب الذاتية :** تكمن في الرغبة في تكوين اطار مفاهيمي للموضوع ، و المساهمة ولو بقدر قليل في تسليط الضوء على هذا الجانب الهام من جوانب المالية العامة بالإضافة إلى الطموح الذي خالجنا لمعرفة مدى مساهمة مصادر التمويل الاستثنائية في تمويل الخزينة العامة للدولة ، وتنمية المعارف الشخصية في الموضوع .

_ **الاسباب الموضوعية** : تتجلى في حداثة الموضوع من حيث الطرح ، والاهتمام المتزايد به ، قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع خاصة في مجال الإصدار النقدي ، وكمساهمة متواضعة منا ارتأينا ان نكتب في هذا الموضوع ، اثراء المكتبة الجامعية بمواضيع حديثة تتماشى مع التطورات و المستجدات الحاصلة ، وتمهيد الطريق امام الباحثين فيما بعد لاستكمال البحث في هذا الموضوع .

ومن خلال مناقشة اشكالية هذا البحث اعترضتنا جملة من الصعوبات اهمها :

_ قلة المراجع المعتمدة و عدم وجود دراسات معمقة في الموضوع ، كل هذه الاعتبارات و غيرها كانت بمثابة المشاكل الاساسية و العراقيل لإنهاء انجاز كافة تطلعات هذه المذكرة .